يُفهَم

من التي تجب معرفتها على المكلف لاكن تعرضه لما بعد الحكم
بوجوب معرفة الواجب وقوله في الشرح لان ما لم يتفق عليه دليل
شرعي ولا عقلي لا نواخذ بفضل الله بتركه يدل على ان هذه
العشرين هي المكلف بمعرفتها اذ لم يقم الدليل الا على هذه العشرين
يدل على انها هي التي تجب معرفتها لا غيرها وقوله في الشرح اشار
بمن التبعيضية الى ان كمالات البارئ تبارك وتعالى الواجبة له
لا تنحصر في هذه العشرين وان في غيرها اذ كمالاته تعالى لا نهاية
لها يحتمل ان يكون حقيقة والعقل محجوب عن كنه ذلك ويحتمل
ان يكون مبالغة لكثرتها وعجزنا عن احاطتنا بجميعها فان قيل
يرد على الثاني لزوم التخصيص والا يتفاوت الى ما خصصها بذلك
العدد دون غيره فالجواب انه لا يلزم لان التخصيص انما يلزم في
الجائز الذي يقبل غير ما هو عليه واما كمالاته تعالى بعدد ما الذي
انتهت اليه واجب لما لا تقبل غيره فافهم قوله ومن الوجود
الضمير عائد على العشرين لا لبعضه مع ذلك بصح اعادة الضمير عليه
معه ويحتمل عوده على صفة وبدا بالوجود لانه كالاصل
لما بعده ان كان التصور قبل الحكم وانما قلنا كالاصل ولم نقل

اصلا

اصلا لان الاصل هو الذي تنشأ عنه الفروع وهو لا يستلزم حدوثها لتاخرها
عن الاصل وصفاته كلها ازلية لا اسبقية لبعضها على بعض ولما
كانت الصفات كلها لا تعقل الا بعد تعقل الوجود كان كالاصل
لها من جهة التعقل فقط وقلنا كالتصور لانه لم يكن
تصورا حقيقيا اذ هو من جملة الصفات المحكوم بها على الذات
ولاكن لما كان الحكم بها سابقا على الحكم بغيرها اشبهت تقديم
التصور على الحكم ولذا قيل في حقيقته هو الذي لا يعقل وصف
في الموصوف بدونه واورد على هذا الحد خروج السلوب لانها توصف
بالوجوب وهي غير موجودة فلم يكن هذا الحد جامعا واجيب
بان المراد بالوصف الوجودي فتخرج السلوب لعدم وصفها به فيكون
جامعا تنبيه لا بد للمتكلم من التفريق بين الواصف والموصوف
والصفة والاتصاف والوصف فالواصف المخبر والموصوف المخبر
عنه والصفة المعنى المخبر بها عن الموصوف والاتصاف قيام تلك
المعنى بالموصوف والوصف خبر الواصف واختلف في الوجود
هل هو عين الموجود او صفة له وعلى انه صفة هل يعد [illegible] اولا يعد
وعلى عدم تعديده سمي لشدة ظهوره او لعسرة خفائه والمشهور انه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)